

مشروع الميزانية الإسرائيلية لسنة ١٩٩٣ توقعات في شأن التنمية الاقتصادية والاستقطاب الاجتماعي والاستيطان الكولونيالي

أحمد سعد*

طرحت الحكومة الإسرائيلية، في مطلع أيلول/ سبتمبر الماضي، أمام الكنيست مشروع ميزانية سنة ١٩٩٣ لإقراره. قبل طرح المشروع، ومنذ انتخابات الكنيست الأخيرة، روّجت وسائل دعاية الأحزاب الائتلافية، وخصوصاً حزب العمل، أن الحكومة الجديدة بزعامه الحزب ستنتهج "نظام أولويات قومياً جديداً" يأخذ في الاعتبار أهمية مواجهة مظاهر الأزمة الاقتصادية، وخصوصاً البطالة الواسعة، ومجارة العملية السلمية في الشرق الأوسط والتكيف إزاءها عن طريق التوفير في المبالغ الطائلة التي تنفق على الاستيطان الكولونيالي وتوجيهها لمصلحة التنمية الاقتصادية ومواجهة القضايا الاجتماعية المتفجرة في إسرائيل.

والواقع الذي تعكسه معطيات الميزانية وبنيتها الهيكلية، في بابي المداخل والنفقات، أنه يمكن اعتبار الميزانية الجديدة، من ناحية الجوهر، استمراراً للسياسة الاقتصادية - الاجتماعية منذ أيام حكم الليكود، مع مظاهر تغيرات تكتية تملئها علاقات التبعية بواشنطن، وبرنامج حزب العمل والحكومة للتسوية السلمية، والسياسة المنتهجة في مجال الاستيطان الكولونيالي. ويعترف بهذه الحقيقة الكثيرون من المسؤولين في الحكومة وفي الأوساط الاقتصادية. فعلى سبيل المثال: في أثناء مناقشة الميزانية في الحكومة، صرّح نائب الوزير ران كوهين أن "الميزانية التي كان من الواجب أن تبشّر بانقلاب، تشير إلى خيبة أمل".^١ وفي جلسة الحكومة ذاتها، انتقد المدير العام لبنك إسرائيل (البنك المركزي) الميزانية الجديدة، وأكد "أن الميزانية الجديدة لا تبشّر بحل لمشكلة البطالة، ولا تساعد في التنمية الاقتصادية".^٢ على الرغم من ذلك، ما هي السمات الأساسية للميزانية الجديدة، وأهدافها المركزية، وسبل إنجازها، ومدلولاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟

* مدير معهد إميل توما للأبحاث الاجتماعية والسياسية.

^١ "معاريف"، ١٩٩٢/٩/٧.

^٢ المصدر نفسه.

المنطلقات الأساسية

في هذه السنة قدمت وزارة المال، لإقرار الحكومة والكنيست، مشروعاً مفصلاً لميزانية سنة ١٩٩٣، مرفقاً بخطوط عامة لبرنامج اقتصادي لسنتي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وبحسب مشروع وزارة المال الذي أقرته الحكومة، يبلغ حجم الميزانية الجديدة ٩٧,٥ مليار شيكل*. وقد بُنيت الميزانية على أساس الأخذ في الاعتبار وصول ١٢٠ ألف مهاجر جديد سنة ١٩٩٣. وقياساً بميزانية سنة ١٩٩٣، فإن الميزانية الحالية أقل بنحو ١٠ مليارات شيكل. وجاء هذا الانخفاض في حجم الميزانية، قياساً بالميزانية السابقة، بسبب انخفاض عدد المهاجرين الجدد من ٢٠٠ ألف مهاجر - كما كان متوقعاً سنة ١٩٩٢ - إلى ٨٠ ألف مهاجر فقط، وانخفاض العدد المتوقع وصوله سنة ١٩٩٣ إلى ١٢٠ ألف مهاجر، وهذا يوفر على الحكومة ٤,٣ مليارات شيكل، وكذلك بسبب توقع توفير ١ و ١ مليار شيكل مما تدفعه الحكومة على الديون جراء توقع تخفيض الفائدة وغير ذلك.

بموجب الميزانية الجديدة، وضعت الحكومة ثلاثة أهداف مركزية تُبنى عليها الآمال بالخروج من دوامة الأزمة، وهي:**

- زيادة التشغيل في الاقتصاد عن طريق ضمان تنمية اقتصادية ثابتة. ووفقاً للاقتراح، فإن الهدف هو تخفيض في نسبة البطالة من ١١,١٪ من قوة العمل سنة ١٩٩٢ (الواقع أن النسبة أكثر من ١٢,٢٪) إلى ١٠,٧٪ سنة ١٩٩٣، و ٩,٨٪ سنة ١٩٩٤، و ٩,١٪ سنة ١٩٩٥. ويتم تحقيق هذا "الإنجاز" عن طريق زيادة الاستثمارات في الاقتصاد سنة ١٩٩٣ بنسبة ٢٥٪، وزيادة التصدير بنسبة ١٠٪، والتوصل إلى زيادة في النمو الاقتصادي بنسبة ٤,٨٪ - ٥٪ سنة ١٩٩٣، ولا أقل من ٧,٥٪ في كل من سنتي ١٩٩٤ و ١٩٩٥.
- استيعاب المهاجرين الجدد من خلال تأمين دخل حد أدنى، وتوفير الخدمات الاجتماعية الضرورية والسكن.

* كل ٢,٤٧ شيكل يساوي دولاراً أميركياً واحداً.

** أخذت المعلومات الواردة أدناه - إذا لم يُذكر مصدر آخر - من معلومات وزارة المال الواردة في: "نشرة معهد الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية"، ١٩٩٢/٩/٨؛ والمصدر نفسه، ١٩٩٢/٩/١٠.

- تقليص نشاط وتدخل الدولة في الاقتصاد (أحد الشروط الأميركية لتقديم ضمانات قروض بمقدار ١٠ مليارات دولار لإسرائيل).

ولتحقيق هذه الأهداف المركزية تقترح الحكومة ووزارة المال، وفقاً للميزانية الجديدة، انتهاج الوسائل التالية: إحداث تغييرات بنيوية للارتفاع بمستوى عملية التنمية والتشغيل، وتقليص العجز في الميزانية الحومية، وزيادة التوظيفات الاستثمارية في البنية التحتية والتعليم، وتخفيض الضرائب، وتشجيع القطاع التشغيلي والتأهيل المهني.

إن مدى نجاعة هذه الوسائل في تحقيق الأهداف المرجوة أمر مشكوك فيه، وخصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار معطيات الميزانية الجديدة وتركيبتها البنيوية في بابي المداخيل والنفقات. كما أن هذه الوسائل تكشف الهوية الحقيقية لمعالم ما يسمى بـ"نظام أفضليات قومي جديد". ونبني تقويمنا هذا استناداً إلى الحقائق والمعطيات التالية:

أولاً: في باب

النفقات من الميزانية

وفقاً لمشروع الميزانية الجديدة، تتوزع البنود الرئيسية في باب النفقات من الميزانية على النحو التالي، وقياساً بتوزيع النفقات سنة ١٩٩٢:

الجدول رقم ١
توزيع النفقات في ميزانية الدولة
ميزانية ١٩٩٢ ومشروع ميزانية ١٩٩٣
(بالنسبة المئوية)

١٩٩٣	١٩٩٢	
٪ ٩,٠	٪ ١٠,٤	ميزانية التطوير
٪ ١٨,٠	٪ ١٦,٤	الأمّن
٪ ٣٢,٢	٪ ٣٣,٦	تسديد ديون (بما في ذلك الفوائد)
٪ ٤٠,٨	٪ ٣٩,٦	بنود أخرى
٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	المجموع

المصدر: وزارة المال، مشروع ميزانية الدولة لسنتي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، «نشرة معهد الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية»، ١٩٩٢/٩/٨، ص ٥.

وتتوزع ميزانية النفقات في بنودها التفصيلية كما يلي:

الجدول رقم ٢
ميزانية النفقات (الصافية) لسنة ١٩٩٣
(آلاف الشيكلات)

١٩٩٣	١٩٩٢	
٧٠,٤٨٩,٤٣٣	٧٤,٠٩٠,٣٤٠	الميزانية العادية
٥,١٢٤,١٣٦	٤,٩٢١,٩٥٩	— حكم وإدارة
١٧,٥٤٠,٧٩٥	١٧,٥٧٨,٩٠٠	— «الأمّن»
١,٢٢٥,٣٤٠	١,٢٥٦,٦٢٠	— سلطات محلية
٢٣,٠٣١,٦٢٣	٢٣,٧٦٩,٩٨٥	— خدمات مجتمع
٧,٠٠٧,٠٥٥	٧,٤٥٨,٧٠٧	— اقتصاد (فروع الاقتصاد)
٤٢٢,٧٥٨	٥٤١,٥٠٨	— دعم القروض
١٣,١٠٦,٩٠٠	١٤,١٢٥,٠٠٠	— دفع فوائد
٣,٠٣٠,٨٢٦	٤,٤٣٧,٦٦١	— احتياطي
٢٥,٠٨٥,٤٨١	٣٠,٩٢٩,٢٢٤	ميزانية التطوير وحساب رأس المال
٨,٧٨١,٢٨١	١١,٠٨٩,٠٢٤	ميزانية التطوير
١٧٩,٩٨٠	١٥٦,٨٤٣	— استثمار في الحكم والإدارة
٣٥٣,٣٤١	٣٢٤,٧٤٤	— السلطات المحلية
٥,٢٣٢,١٨٩	٧,٠٧٩,٦٥٣	— استثمار في خدمات المجتمع
٣,٠١٥,٧٧١	٣,٥٢٧,٤٧١	— الاستثمار في فروع الاقتصاد

١٦,٣٠٤,٢٠٠	١٩,٨٤٠,٢٠٠	دفع ديون
٢,٠٨٠,٠٠٠	٢,٠٣٥,٠٠٠	إرجاع ديون لبنك إسرائيل
٩٧,٦٥٤,٩١٧	١٠٧,٠٥٤,٥٦٤	المجموع الإجمالي

المصدر: وزارة المال، مشروع ميزانية الدولة لسنتي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، «نشرة معهد الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية»، ١٩٩٢/٩/٨، ص ٥.

إن المعطيات الواردة في الجدولين (١) و(٢) تشير إلى المدلولات التالية:

١- في مجال التنمية والتشغيل: تنطلق الحكومة في ميزانيتها من أهمية زيادة وتيرة

النمو الاقتصادي لاستيعاب أعداد من سوق البطالة. ففي سنة ١٩٩٣ يُنتظر إضافة

٦٥ ألف عامل جديد إلى سوق العمل. ويبرز من معطيات الميزانية:

(أ) رصد ٢,٠٨ مليار شيكل (أكثر بـ ٤٣٠ مليون شيكل مما في ميزانية

١٩٩٢)^٣ للاستثمار في البنية التحتية (١,١ مليار في شق الطرق وتعبيدها) وفي

التعليم. وبهذا المبلغ الإضافي توهم الحكومة الرأي العام في إسرائيل بأنه يمكن

إحداث تحول في مواجهة البطالة.

(ب) تشجيع القطاع التشغيلي بتخصيص ٢,٦ مليار شيكل له. ويبين الجدول

التالي توزيع الدعم الحكومي الذي سيذهب، في الأساس، لمصلحة أرباب العمل ورأس

المال.

(ج) يتبوأ بند النفقات على الإسكان المرتبة الثالثة من حيث الحجم بعد الأمن

والمنقولات من المالية (التي تقدم للصحة والتعليم والسلطات المحلية وغيرها).

والجديد في الميزانية الجديدة يتلخص في: تقليص بمبلغ ١,٦ مليار شيكل في بند

الإسكان بسبب انخفاض عدد المهاجرين اليهود الجدد؛ تخصيص ٢,٠٨ مليار شيكل

لشراء شقق سكنية من متعهدي البناء بُنيت بناء عشوائياً أيام حكم الليكود، وتعهدت

الحكومة بشرائها؛ تخصيص ٤,٢ مليارات شيكل لتوفير السكن للمهاجرين الجدد. أما

البارز والجديد فيكمُن في السياسة الجديدة في مجال الإسكان؛ فتمشياً مع سياسة

تقليص تدخل ونفوذ الدولة في العملية الاقتصادية والتوجه نحو تسليم القطاع

الخاص مفاتيح المبادرة والهيمنة على الاقتصاد، يُعطى هذا القطاع - بحسب

^٣ "دافار"، ١٩٩٢/٩/٧.

الميزانية الجديدة – مسؤولية النشاط في البناء وإيجاد أماكن عمل جديدة، في مقابل أن تعمل الدولة على تخفيض تكاليف الإنتاج (من المواد الخام)، وتخفيض مستوى الأجور (كما سنرى).

(د) إنفاق ١١,٤٩٧ مليار شيكل على استيعاب ١٢٠ ألف مهاجر جديد (٧,٢٠٨ مليارات شيكل للإسكان، ١,٣٦٩ مليار شيكل لاستيعاب مباشر، ١,١٧٥ مليار شيكل خدمات اجتماعية، ١,٠٩٤ مليار شيكل مدفوعات لمرة واحدة للمهاجرين، ٦٥١ مليون شيكل لتدريس المهاجرين).

الجدول رقم ٣

مجمّل النفقات والتسهيلات

لتشجيع القطاع التشغيلي لسنة ١٩٩٣

(بملايين الشيكلات، وبأسعار ميزانية ١٩٩٢)

المجموع	
٢,٦١٩	
٤٧٠	(١) تأمين السعر
٦٤٠	(٢) قانون تشجيع استثمارات رأس المال – الصناعة
٩٦	(٣) قانون تشجيع الاستثمار – السياحة
١٠٥	(٤) قانون تشجيع الاستثمار – الزراعة
٣٨٠	(٥) تشجيع الأبحاث والتطوير
٨٥	(٦) صندوق التسويق الصناعي
١٤	(٧) تشجيع التسويق – السياحة
٢٦٠	(٨) تسهيلات في الضريبة بحسب قانون تشجيع استثمارات رأس المال
٣٦	(٩) تشجيع التصدير والاستثمارات الأجنبية
٣٨	(١٠) تأمين مخاطر التجارة الخارجية
٧٠٠	(١١) ضمانات الدولة، إصلاح ٣٩
٩٩	(١٢) إرشاد في الزراعة
٤٧	(١٣) استيعاب علماء من المهاجرين الجدد في القطاع التشغيلي
٨	(١٤) صناديق مساعدة أخرى
١٥٤	(١٥) دعم الأجور

المصدر: وزارة المال، مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٩٣، "نشرة معهد الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية"،

١٩٩٢/٩/٨، ص ٥.

(هـ) تخفيض العجز في الميزانية من أجل "تحرير" مصادر واقعية لمصلحة القطاع التشغيلي، وزيادة الاستثمارات بواسطة الانخفاض المرتقب في سعر الفائدة المصرفية سنة ١٩٩٣. فبحسب الميزانية الجديدة، تيرمج الحكومة عجزاً صافياً في الميزانية: من دون القروض بنسبة ٣,٢٪ من الناتج القومي المحلي (٥,٥ مليارات شيكل)، ومع القروض بنسبة ٥,٢٪ من الناتج (٧,٧ مليارات شيكل). وخطة الحكومة في هذا المجال تنطلق من أن الحكومة، بسبب عدم تدخلها كما في السابق، وبسبب تقليل النفقات (الدعم) لفروع عديدة، ستعمل على تقليص حجم سندات الدين الحكومية التي تنفقها للتداول في السوق من أجل سد ديونها، ولدعم بعض القطاعات. وبهذه الطريقة توفر، من ناحية، عدم دفع ديون مستحقة وفوائدها (ديون داخلية)، وتتسبب بتخفيض سعر الفائدة المصرفية لأن الحكومة أكبر زبون في السوق المالية التسليفية، وتقلص الطلب الحكومي يؤدي إلى زيادة العرض على الطلب، ويؤدي إلى تخفيض سعر القروض؛ وهذا بدوره يعتبر محفزاً على الاستثمار في الاقتصاد. كما أن تقليص الطلب الحكومي يؤدي إلى تخفيض وتيرة التضخم المالي.

إن هذه الوسائل كافة، في هذا البند، لن تكون حصيلتها سوى تخفيض البطالة من ١١,١٪ سنة ١٩٩٢ إلى ١٠,٧٪، أي تخفيض بنسبة ٠,٤٪. كما أن وتيرة النمو المتوقعة ستكون ٥٪ في مقابل ٤,٦٪ سنة ١٩٩٢، وهذا أيضاً مشكوك في أمره. وفي اعتقادي أن تقليص ميزانية الإسكان ونقل النشاط إلى القطاع الخاص والعديد من العوامل الأخرى، مثل فتح الأسواق الإسرائيلية أمام البضائع الأجنبية من مجموعة السوق المشتركة والولايات المتحدة بعد إزالة الحواجز الجمركية والضريبية، ستؤدي إلى زيادة البطالة وتخفيض وتيرة النمو قياساً بسنة ١٩٩٢.

وفي مقابل هذه الامتيازات التي تقدمها الحكومة لأرباب العمل ورأس المال وللمهاجرين اليهود الجدد، فإن معطيات باب النفقات من الميزانية تشير إلى دلائل أخرى تناقض بنود التنمية والتشغيل والاستيعاب. وأبرز هذه الدلائل:

- تقليص ٥٥ مليون شيكل من ميزانية النفقات الحكومية في بند "مدفوعات منقولة"، عن طريق تشديد مقاييس "التعويض من البطالة"، وتصعيب شروط دفع التعويض من البطالة لمن يحال على التقاعد في سن مبكرة.

- تقليص ٥٥ مليون شيكل من أموال الدعم التي تدفعها الحكومة لتشجيع الزراعة في الجليل، وخصوصاً لتشجيع تربية الدجاج (قانون الجليل).^٤
- تقليص خدمات المجتمع - صحة، مواصلات عامة، وغيرهما. فتقليص حصة المدفوعات والدعم الحكومي سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها وتحميل أصحاب الدخل المحدود المزيد من الأعباء جراء تخفيض مستوى المعيشة.
- عدم توفير الميزانيات اللازمة لمواجهة الأزمة الخانقة التي تعانيها السلطات المحلية، وخصوصاً العربية منها. فوفقاً للميزانية الجديدة، توجه السهام نحو المواطن عن طريق زيادة الضرائب المحلية التي تجبها المجالس المحلية، وإلغاء بنود الإعفاءات والتسهيلات في الضرائب عن المحتاجين.

٢- الإنفاق العسكري: تبلغ حصة "الأمن" في بند "نفقات الأمن - النفقات المباشرة"، في الميزانية الجديدة، ١٨٪ من مجمل نفقات الميزانية. وإذا أخذنا في الاعتبار أن الديون وفوائدها هي لتسديد الديون المترتبة عن المشتريات العسكرية في الأساس، وأضفنا النفقات العسكرية غير المباشرة (التي تدخل في الميزانيات المدنية وفي البناء والمواصلات والأغذية والنسيج وغيرها)، فالحصيلة هي أن أكثر من ٦٦٪ من مجمل نفقات الميزانية مخصص للأمن والأغراض العسكرية.

إن هذه الحقائق تشير إلى أن أي حديث عن "نظام أولويات قومي جديد"، لمواجهة مظاهر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، لا يستقيم مع هذا الإنفاق العسكري الهائل، الذي هو السبب الأساسي في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. كما أن تخصيص هذه الحصة الكبيرة من "كعكة" الميزانية للإنفاق العسكري لا يستقيم أيضاً مع "حسن النية" الإسرائيلية في العمل من أجل التسوية العادلة التي تفترض الحد من سباق التسلح، لا تصعيده. وللتمويه على الرأي العام، أعلنت الحكومة أن "ميزانية الأمن" قلّصت، في الميزانية الحالية، بمقدار ٢٠٠ مليون شيكل. والواقع يؤكد أنه قياساً بميزانية سنة ١٩٩٢ لم يتم أي تقليص في الميزانية الأساسية المقررة. فخلال سنة ١٩٩٢ استلمت وزارة الدفاع مبلغاً إضافياً على المقرر بلغت قيمته ٩٠٠ مليون شيكل

^٤ "حداشوت"، ٧/٩/١٩٩٢.

لقمع الانتفاضة الفلسطينية، ودفعت رواتب إضافية لقادة الجيش، وتحديث بعض العتاد الحربي.^٥ ونتيجة العتاد الحربي الأميركي المجاني بعد حرب الخليج، لم تعد هناك ضرورة لزيادة الميزانية العسكرية؛ ولهذا يمكن، من جهة، إجراء تقليص بمقدار ٢٠٠ مليون شيكل، ومن جهة أخرى زادت حصة ما تدفعه الحكومة لـ"الصناعة العسكرية" ٢٥٠ مليون شيكل تحت يافطة مواجهة الأزمة الخانقة التي تعانيها "تاعاس" (مجمع الصناعات العسكرية)، و"رفائيل" (هيئة تطوير الوسائل القتالية). وتجدر الإشارة إلى أنه خلال العقد الأخيرة، وخصوصاً منذ توقيع الاتفاق الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأميركية سنة ١٩٨٥، فإن النزعة البارزة على السطح تتمحور حول تقليص حصة "الاستهلاك الأمني" من الناتج القومي المحلي سنوياً.

الجدول رقم ٤

الاستهلاك الأمني في % من الناتج القومي

السنة	الاستهلاك الأمني العام*	الاستهلاك الأمني المحلي
١٩٨٥	٪٢١,٥	٪١٢,٧
١٩٨٦	٪١٥,٩	٪١١,٠
١٩٨٧	٪١٩,٤	٪١١,٠
١٩٨٨	٪١٦,٣	٪١٠,٥
١٩٨٩	٪١٣,٦	٪١٠,٢
١٩٩٠	٪١٣,٥	٪٩,٩
١٩٩١	٪١٢,٧	٪٨,٩
١٩٩٢ تقدير	٪١١,٦	٪٨,٣
١٩٩٣ تقدير	٪١٢,١	٪٩,٠

المصدر: "تقرير بنك إسرائيل - ١٩٩٢" (أنظر مشروع ميزانية ١٩٩٣ في: "ممن"، ٢٤/٨/١٩٩٢).

* يشمل أيضاً المساعدة العسكرية الأميركية.

تعطي المعلومات الواردة في الجدول الانطباع بأنه تجري في إسرائيل عملية تقليص للنفقات العسكرية. وهذا غير صحيح. فما يجري في الواقع هو تغيير في السياسة العسكرية الإسرائيلية بصورة تتلاءم مع دور إسرائيل في التحالف الاستراتيجي مع واشنطن، وتخدم المخطط الاستراتيجي الأميركي لإقامة نظام ترتيبات أمنية جديد في

^٥ المصدر نفسه، ٢/٩/١٩٩٢.

الشرق الأوسط، تؤدي إسرائيل من خلاله دور "مخلب القط" الأميركي. وهذا يتجسم في التغيرات البنيوية النوعية في إطار الميزانية الأمنية. وفي إطار السياسة العسكرية الجديدة تجدر الإشارة إلى الأمور التالية، التي تعكس بصماتها على الميزانية الحالية أيضاً:

• أنه منذ توقيع اتفاقية التحالف الاستراتيجي مع واشنطن، فإن كل المساعدة العسكرية، البالغ مقدارها ١,٨ مليار دولار، تحولت من ٧٠٪ هبة و ٣٠٪ قروض إلى ١٠٠٪ هبة "مجانية".

• تقديم السلاح مجاناً من الولايات المتحدة لإسرائيل، الأمر الذي يخفض حصة النفقات الأمنية من الناتج القومي. فبعد حرب الخليج استلمت إسرائيل، مجاناً، عتاداً حربياً أميركياً بلغت قيمته نحو ٧٠٠ مليون دولار. ووفقاً للاتفاق الذي تم بين رئيس الحكومة الإسرائيلية يتسحاق رابين، والرئيس الأميركي جورج بوش. في أثناء زيارة الأول لواشنطن في منتصف آب/أغسطس الماضي، تسلمت إسرائيل، لضمان تفوقها النوعي العسكري على الدول العربية مجتمعة، "هدية" في عيد رأس السنة العبرية، هي عبارة عن ٢٤ طائرة مروحة من نوع "أباتشي" و ١٠ مروحيات "بلوك هوك"، وتعهداً بأن تخزن الولايات المتحدة في إسرائيل وتضع في تصرفها آلاف الصواريخ من نوع "ن - ت" المتطورة، وصواريخ "باتريوت"، وقنابل ذكية، وعتاداً حربياً بكميات هائلة.^٦ كما أنه تم الاتفاق على توثيق العلاقة بين أجهزة الأمن في البلدين، وتطوير التعاون في المجال التكنولوجي العسكري المتطور.^٧

والواقع أنه تم مؤخراً، في الولايات المتحدة، تشريع رسمي يلزم الولايات المتحدة بضمان تفوق إسرائيل العسكري على العرب. فوفقاً لمراسل صحيفة "عال همشمار"^٨ في واشنطن، كيرن نويباخ، أقرت "اللجنة الفرعية للمخصصات الخارجية" في الكونغرس الأميركي تعديلاً على قانون المساعدة الخارجية لسنة ١٩٩٣، تلتزم الولايات المتحدة بموجبه "المحافظة على التفوق النوعي لدولة إسرائيل في المجال العسكري." ووفقاً لهذا الإصلاح، "يُلزم البنتاغون بتقديم تقرير سنوي عن نشاطه للمحافظة على التفوق النوعي لإسرائيل على جاراتها." وانطلاقاً من هذا الالتزام

^٦ أنظر: "يديعوت أحرونوت"، ٢٧/٩/١٩٩٢.

^٧ المصدر نفسه.

^٨ "عال همشمار"، ١٤/٦/١٩٩٢.

الرسمي، كشف جيمس بيكر، وزير الخارجية الأميركي السابق ورئيس الطاقم الانتخابي للرئيس بوش، في لقائه ممثلي لجنة رؤساء المنظمات اليهودية في أميركا، أنه بناء على الاتفاق بين بوش ورايين، ولضمان تفوق إسرائيل عسكرياً، تم في المحادثات العسكرية التي أجراها طاقم رفيع المستوى من الجهاز العسكري الإسرائيلي مع البنتاغون، الاتفاق على خمسة موضوعات هي: "التخزين المسبق للسلاح الأميركي المتطور في إسرائيل؛ توسيع إمكانات إسرائيل لأخذ عتاد حربي من مخازن الجيش الأميركي في أوروبا؛ ضم إسرائيل إلى شبكة الأقمار العالية [التجسسية] للدفاع ومواجهة الصواريخ؛ نقل تكنولوجيا جديدة في المجال العسكري؛ مراقبة سباق التسلح في الشرق الأوسط بالتنسيق مع أوروبا."^٩

• توجيه المساعدة الأميركية العسكرية بحيث ينفق منها ٩٠٪ على المشتريات العسكرية من اختكارات السلاح الأميركية، والـ ١٠٪ الباقية لمصلحة تطوير أبحاث علمية - تقنية حديثة خدمة للاختكارات الأميركية، ولمصلحة "التحالف" الاستراتيجي بين البلدين. وهذا أدى إلى نشوء ظاهرتين رئيسيتين في السنوات الأخيرة، ستستمران أيضاً في السنة المقبلة: الأولى، زيادة تبعية إسرائيل في المجال العسكري، وتوثيق ربطها بعجلة "حرب النجوم - المخطط الاستراتيجي الأميركي". فوفقاً للتحالف الاستراتيجي، وفي إطار "حرب النجوم"، طورت إسرائيل المرحلة الثانية من صاروخ "حيتس" المضاد للصواريخ، وأطلقته بنجاح في ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٢.^{١٠} وتمول واشنطن ٧٢٪ من تكلفة أبحاث هذا الصاروخ وإنتاجه. عملياً، فإنه عن طريق بيع إسرائيل أحدث الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية ستواصل إسرائيل، بدعم من واشنطن، سباق التسلح بوتيرة كبيرة. وهذا يضع أكثر من علامة سؤال على ماهية وأفاق عملية السلام التي ترعاها واشنطن، وأي سلام تريده إسرائيل. والثانية، أنه نتيجة إلزام إسرائيل بشراء العتاد الحربي الأميركي - بحسب الاتفاق الاستراتيجي - وبسبب جرّ إسرائيل إلى سباق التسلح العصري، حدثت أزمة خانقة في الصناعة العسكرية الإسرائيلية، بسبب تقليص الطلبات الحكومية، وبسبب الأزمة في أسواق السلاح العالمية. كما حدثت تغيرات نوعية في بنية الصناعة العسكرية (الفروع والمجمعات المربوطة بمخطط "حرب النجوم" وبسباق التسلح العصري، لم تطالها أنياب الأزمة،

^٩ المصدر نفسه، ١٩٩٢/٩/٢٥.

^{١٠} "يديعوت أحرونوت"، ١٩٩٢/٩/٢٤.

كما حدث بالنسبة إلى النضاعة العسكرية التقليدية). فعلى سبيل المثال، جاء في التقرير الذي نشرته "دائرة الشركات الحكومية" بتاريخ ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، "أن الصناعة العسكرية سجلت خسائر خلال سنة ١٩٩٠ (حتى رأس السنة العبرية) تقدر بـ ٥٤٨ مليون شيكل"^{١١}، وخلال سنة ١٩٩١ خسائر تقدر بـ ٥٦١ مليون شيكل، وأنه تم تسريح ٢٠٠٠ عامل خلال سنة ١٩٩١، وأنه حتى نهاية السنة سيسرّح مجمع "تاعاس"، الذي يواجه أزمة مزمنة، ٧٠٠ عامل (١٠٪ من مجمل العاملين). وفي سنة ١٩٩١، خسر "تاعاس" ٢٣٩ مليون شيكل، وتقدر خسائر هذه السنة بـ ١٠٠ مليون شيكل. وقدمت الحكومة لهذا المجمع ١٠٠ مليون شيكل، وستقدم ٢٠٠ مليون شيكل في السنة المقبلة.^{١٢} في مقابل ذلك ازداد التصدير الأمني بسبب الوضع الأفضل في "الصناعة الجوية العسكرية" وغيرها من الصناعات المحكمة بنسبة ٢٤٪ وبلغت قيمته ١,٦١٥ مليار دولار.

وبسبب الركود الاقتصادي في إسرائيل، تزداد صعوبات المجمعات العسكرية في تحويل قسم من نشاطها إلى الاقتصاد المدني.

٣- الإنفاق الكولونيالي: بحسب الميزانية الجديدة تواصل الحكومة توجيه الاستثمارات الكولونيالية إلى المناطق الفلسطينية المحتلة. وقياساً بحكومة الليكود التي بنت سياستها الاستيطانية استناداً إلى مبدأ "أرض إسرائيل الكبرى" وخلق الوقائع الجغرافية والديموغرافية لضم المناطق الفلسطينية المحتلة ونسف الحقوق القومية الفلسطينية في التحرر والسيادة وإقامة الدولة الفلسطينية، فإن منطلق الحكومة الجديدة في رسم السياسة الاستيطانية الكولونيالية يختلف من حيث التكتيك، ويتوافق مع الحكومة السابقة من حيث الهدف المركزي، وهو العمل على خلق وقائع تمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية. فالحكومة الجديدة تنتهج سياسة انتقائية في مجال الاستيطان، تحت يافطة التصنيف الوهمي: "الاستيطان السياسي" و"الاستيطان الأمني"، الذي يتفق مع برنامج حزب العمل السياسي للتسوية على أساس "برنامج ألون" واقتطاع أراض من الدولة الفلسطينية وضمها إلى إسرائيل. فوفقاً لبرنامج الحكومة بشأن السياسة الانتقائية الاستيطانية، ستوجه الاستثمارات من أجل الاستيطان إلى مناطق "الاستيطان الأمني" التي تشمل

^{١١} "عال همشمار"، ١٦/٩/١٩٩٢.

^{١٢} "موم"، ٢٤/٩/١٩٩٢.

كل منطقة القدس الشرقية وضواحيها، والمنطقة الواقعة بين القدس ورام الله، والمنطقة التي يطلق عليها الاحتلال اسم "غوش عتسيون" والواقعة بين الخط الأخضر وبيت لحم، وكذلك منطقة غور الأردن؛ أي أن نحو ٤٠٪ من أراضي الضفة المحتلة يعمل الاحتلال على تهيتها للضم، وخلق وقائع "تهويدها". فعلى الرغم من أن سلطات الاحتلال أعلنت تجميد الاستيطان وعدم توجيه استثمارات لدعمه، فإنها بناء على تصنيفها للاستيطان وتحت هذه المظلة، تخطط في الميزانية الجديدة من أجل إكمال بناء ١١ ألف شقة سكنية لاستيعاب ٥٠ ألف مستوطن كولونيالي جديد، بحجة أن هذه الشقق هي في مرحلة البدايات من البناء، وتوجد بشأنها اتفاقات أبرمتها الحكومة مع متعهدي بناء وشركات بناء. وستكلف هذه العملية خزانة الدولة مبلغ ٢,٧ مليار شيكل.^{١٣} ومن هذا المنطلق السياسي صرح وزير الصناعة والتجارة، ميخا حريش، لمراسل صحيفة "معاريف" أنه وفقاً للميزانية الجديدة "ستلغى التسهيلات والامتيازات التي كانت تقدم للمستوطنات في المناطق في إطار منطقة التطوير (أ)، وستعطى الأفضلية للمستوطنات في منطقة غور الأردن ومنطقة القدس".^{١٤} ومن هذا المنطلق أيضاً لم تلغ الحكومة "قسم الاستيطان" في وزارة المال، وإنما قلصت حصته في الميزانية من ٤٠ مليون شيكل إلى ٢٠ مليون شيكل، بهدف تشجيع الاستيطان في المناطق المذكورة.^{١٥} هذا بالإضافة إلى تكاليف الاحتلال العسكرية لقمع الانتفاضة؛ فقد خصّصت الحكومة ٣٣٥ مليون شيكل في سنة ١٩٩٢ لمعالجة الانتفاضة.^{١٦} ولا توجد بوادر، في الميزانية الجديدة، لتقليص هذه النفقات في السنة المقبلة انطلاقاً من مواصلة القمع الإرهابي والدموي والعقوبات الجماعية ضد شعب الانتفاضة. وإذا أضفنا إلى ذلك النفقات الكولونيالية الأخرى، مثل حماية المستوطنات وشق الطرق والإنارة وغيرها، فإن مجمل النفقات الكولونيالية في الميزانية الجديدة، والتي تدخل في إطار ميزانيات البناء والمواصلات والتعليم والصناعة والتجارة والأمن يبلغ، بحسب تقديري، ٦ - ٨ ميارات شيكل.

^{١٣} "عال همشمار"، ١٩٩٢/٨/٢٦.

^{١٤} "معاريف"، ١٩٩٢/٩/١٣.

^{١٥} "حداشوت"، ١٩٩٢/٩/٧.

^{١٦} "عال همشمار"، ١٩٩٢/٨/٢٤.

إن مواصلة هذا النهج تتناقض مع مصلحة إنجاز التسوية العادلة للطرح الفلسطيني - الإسرائيلي، وتعرقل إمكان التوصل إلى حل واقعي يلبي المطالب العادلة للشعب الفلسطيني في التحرر والسيادة، وتهدد بنسف العملية السلمية كلها. وتشير الميزانية الجديدة إلى أن حكومة إسرائيل لا تطرح برنامجاً واقعياً للتسوية، وإنما تعمل على الانتقاص من ثوابت الحق الفلسطيني في التحرر والسيادة.

ثانياً: في باب

المداهيل من الميزانية

وفقاً للميزانية الجديدة، فإن الحكومة تخطط من أجل:

- (أ) تخفيض مداخيلها من الضرائب بمقدار ٨٠٠ مليون شيكل. ومن المقترحات المقدمة تخفيض ما يدفعه أصحاب المداخيل في الدرجتين المتوسطة والعليا (٣٠٪ - ٤٠٪) من سلم المداخيل لمصلحة ضريبة الدخل.
- (ب) إلغاء ضريبة استيعاب المهاجرين الجدد البالغ مقدارها ٥٪ من الدخل، والتي كانت تجبى من أصحاب المداخيل المتوسطة والعليا.
- (ج) تقليص المداخيل عن طريق إلغاء ضريبة السفر إلى الخارج (عملياً، إن الذين يسافرون إلى الخارج هم، في أغلبيتهم، من الميسورين).
- (د) زيادة المداخيل بمقدار ٥٠ مليون شيكل عن طريق زيادة المدفوعات للتأمين الوطني، التي يدفعها المتقاعدون والطلاب وربات البيوت (غير العاملات)، بنسبة ٤,٣٪.

(هـ) بيع أسهم الشركات الحكومية والمصارف الحكومية وغيرها من الأملاك الحكومية إلى القطاع الخاص، لرأس المال الخاص المحلي والأجنبي، وإدخال ٢,٥ مليار شيكل في الخزينة في سنة ١٩٩٣. وحتى قبل إقرار الميزانية في مكتب رئيس الحكومة، أقرت لجنة دعيت باسم "لجنة تسريع بيع أسهم الشركات والممتلكات الحكومية". وهذا التسريع في إقامة هذه اللجنة وطرح بيع الممتلكات الحكومية في الميزانية الجديدة يتفقان والإملاء الأميركي الذي ربط تقديم الضمانات المالية بـ ١٠ مليارات دولار لإسرائيل بقيود وشروط اقتصادية. إن الهدف من بيع أسهم المصارف الحكومية والشركات الحكومية ليس موازنة عجز الميزانية العامة في الأساس، وإنما وضع مفاتيح التطور الاقتصادي في يد القطاع الخاص، وتحويل

الاقتصاد الإسرائيلي إلى "اقتصاد السوق الحرة" على النمط الأمريكي. والحديث يدور هنا عن قطاع يشمل ١٧٠ شركة، تستخدم ٧٢ ألف عامل، ويبلغ حجم إنتاجها ١٧٪ من الناتج الإجمالي في إسرائيل (من دون الإنتاج العسكري). ووفقاً لمعطيات "دائرة الشركات الحكومية"^{١٧}، بلغت أرباح شركة "بيزك" للاتصال ١٧٠,٥ مليون شيكل سنة ١٩٩١، و"كيميليم" ١٤١,٧ مليون شيكل، و"أل عال" للطيران ٨٨,٨ مليون شيكل. وبلغت أرباح الشركات الحكومية الإجمالية من دون مجمع الصناعات العسكرية "تاغاس" ٥٤٢,٨ مليون شيكل، في حين بلغت خسائر مجمع "تاغاس" ٥٤٨,٣ مليون شيكل سنة ١٩٩١.

إن الحديث عن بيع الممتلكات والشركات الحكومية لا يدور في شأن "تاغاس" وغيرها من الشركات غير المربحة، وإنما في الأساس في شأن الشركات المربحة. فأسهم قسم من الشركات الحكومية، مثل "كيميليم" و"شيكم" و"شيكون وبتوح" (البناء) و"تسيم" للسفن، مطروحة للبيع في البورصة الإسرائيلية وفي البورصات العالمية.^{١٨} وأسهم شركات مثل "مبني هتغسيا" (هيكل الصناعة)، و"الشركة لتحسين البيئة" و"تيلم" و"تاهاال" و"أفريدر"، أصبحت معروضة للبيع للقطاع الخاص وللأفراد. كما أن أسهم بنك ليئومي وبنك طفحوت مطروحة للبيع أيضاً.

الخلاصة

تمتاز الميزانية الجديدة بثلاثة مؤشرات أساسية: الأول أن معطياتها تؤكد أن سنة ١٩٩٣ لن تحمل في طياتها بشائر التنمية الاقتصادية والخروج من دوامة الركود الاقتصادي، وخصوصاً مواجهة البطالة. فزيادة وتيرة النمو بمقدار ٤٪ - ٥٪ لن تمكن من استيعاب الزيادة في عدد العاملين الجدد أو مواجهة العجز في ميزاني التجارة والمدفوعات الذي سيتفاقم أكثر. ووفقاً لتقويمات المحرر الاقتصادي لصحيفة "ممون"، جدعون عيشت، فإن العجز في ميزان المدفوعات سنة ١٩٩٣ سيزداد في الميزانية الجديدة، وذلك بسبب فائض الاستيراد على التصدير بنسبة ٧٠٪، وزيادة الديون الخارجية.^{١٩}

^{١٧} "ممون"، ١٦/٩/١٩٩٢.

^{١٨} المصدر نفسه.

^{١٩} "يديعوت أحرونوت"، الملحق الاقتصادي، ١/٩/١٩٩٢.

والثاني أن طابع الميزانية العام لم يتغير. فلا تزال النفقات على الأمن والهجرة والديون العسكرية - وليس التنمية الاقتصادية وتحسين الأوضاع الاجتماعية - تشكل حجر الزاوية في السياسة الاقتصادية. والثالث أن معطيات الميزانية في بابي المداخيل والنفقات تؤكد أن الميزانية الحالية ستساهم في زيادة حدة الاستقطاب والتوتر الاجتماعي في إسرائيل (لم أتوسع في الأبعاد الاجتماعية لضيق المجال): فوفقاً لمعطيات مصلحة التأمين الوطني، التي نشرت في مطلع السنة الجارية، فإن الفارق في المداخيل لعائلة أجير يدخل في إطار العشر الأعلى في سلم المداخيل، قياساً بمداخيل عائلة عامل بأجر يقبع في أسفل درجة من سلم المداخيل، ازداد من ٨,٩: ١ في سنة ١٩٩٠ إلى ١٠: ١ سنة ١٩٩١، ويتوقع أن يصل إلى ١١,٢: ١ في السنة الجارية، وإلى ١٢: ١ في السنة المقبلة. وبحسب رأي الدكتور يوسي دهان فإن "الحقائق تعزز مسار ما يحدث منذ أكثر من عقد، من تقسيم المجتمع الإسرائيلي إلى اثنين، إلى أمتين: الأمة الأولى تشمل وسطاً ضيقاً جداً من أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المداخيل العالية وأصحاب الأملاك، والذين يتعاضم ويقوي مركزهم باستمرار. وإلى جانبها الأمة الأخرى، التي تشمل الأغلبية الساحقة من المجتمع الإسرائيلي، أغلبية العاملين والمتقاعدين والعائلات الأحادية (من دون أب) والمهاجرين الجدد وذوي العاهات ومجموعات ضعيفة أخرى، والتي تضعف باستمرار قدرتها على إكفاء نفسها وأولادها بالحاجات الضرورية للمعيشة."^{٢٠}

وفي النهاية، نستطيع التأكيد أن الميزانية الجديدة التي يطرحها الحكم الجديد، والذي تسلم مقاليد السلطة قبل أكثر من ثلاثة أشهر بقليل، لا تقدم البديل الجذري من حكم الكوارث السابقة بقيادة الليكود وائتلافه اليميني، لمواجهة القضايا المركزية، لا في مجال التنمية الاقتصادية، ولا في المجال الاجتماعي، ولا في مجال الموقف من الاستيطان الكولونيالي وإنجاز التسوية السلمية المبنية على مبادئ رأس الشرعية الدولية وقراراتها باحترام حق الشعوب في التحرر والسيادة الوطنية.

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢

^{٢٠} "حداشوت"، ٧/٨/١٩٩٢.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>